

الوصم الإلكتروني واستدامة الإجرام من العود إلى الجريمة إلى استحالة التوبة الرقمية
- مقارنة سوسيولوجية للذاكرة العقابية على الإنترنت

Electronic Stigmatization and the Sustainability of Crime: From Recidivism to the Impossibility of Digital Repentance — A Sociological Approach to Punitive Memory on the Internet

تاريخ النشر: 2026/04/30

تاريخ القبول: 2026/04/16

تاريخ الإرسال: 2026 /01/05

بن نايم نادية¹

¹ المركز الجامعي آفلو، الجزائر، EMAIL : n.bennaim@cu-aflou.edu.dz

orcid.org/X763-0183-0006-0009 +

الملخص

يستكشف هذا البحث البنية السوسيولوجية للوصم الرقمي وتأثيره البنوي على الهوية الاجتماعية، العدالة الرقمية وديناميات العودة إلى الجريمة من خلال دمج تحليلات كلاسيكية لغوفمان ودوركايم مع مفاهيم بورديو حول الهيمنة الرمزية ونظريات الرقابة الرقمية الحديثة، كما يوضح البحث كيف تتحول الهوية الفردية من بناء اجتماعي ديناميكي قابل لإعادة التفاوض إلى هوية شبه ثابتة تحددها الخوارزميات وخطابات المنصات الرقمية، أيضا تكشف النتائج أن الإقصاء الرقمي والوصم المستمر يولدان دورة متكررة للعودة إلى السلوك الإجرامي بينما الحق في النسيان الرقمي يواجه قيودا تقنية واجتماعية تجعل التوبة الرقمية صعبة التحقيق. ويقترح البحث إطارا عمليا لإعادة الإدماج الرقمي يعالج الأبعاد الاجتماعية، القانونية، والتقنية، مؤكدا أن الهوية الرقمية ليست مجرد أثر فردي إنما هي نتاج تفاعلات اجتماعية وسلطوية مستمرة تشكل فرص المشاركة والعدالة الرقمية. الكلمات المفتاحية: الوصم الرقمي، إعادة الإدماج الرقمي، الرقابة الخوارزمية، العود إلى الجريمة.

المؤلف المرسل: بن نايم نادية ، الإيميل: n.bennaim@cu-aflou.edu.dz

Abstract:

This study examines the sociological structure of digital stigma and its structural impact on social identity, digital justice, and recidivism dynamics by integrating classical analyses of Goffman and Durkheim with Bourdieu's concepts of symbolic domination and contemporary theories of digital governance. The research demonstrates how individual identity shifts from a dynamic, socially negotiable construct to a quasi-fixed identity shaped by algorithms and digital platform discourses. The findings also reveal that digital exclusion and persistent stigma generate a recurring cycle of criminal behavior, while the right to digital erasure faces technical and social constraints, making digital rehabilitation challenging to achieve.

The study proposes a practical framework for digital reintegration that addresses social, legal, and technical dimensions, emphasizing that digital identity is not merely an individual effect but the product of ongoing social and power interactions shaping opportunities for participation and digital justice.

Keywords: Digital stigma, Digital reintegration, Algorithmic governance, Recidivism.

1. مقدمة:

في عصر الرقمنة المتسارعة لم تعد الظواهر الاجتماعية قابلة للفهم الكامل من خلال الأطر النظرية التقليدية وحدها، إذ أصبح الفضاء الرقمي يشكل سياقاً معقداً لإعادة إنتاج السلطة، إدانة الوصم الاجتماعي وإعادة تشكيل الهوية الفردية، وتشير السوسيولوجيا الكلاسيكية إلى أن الوصم الاجتماعي يعمل كآلية لضبط الانحراف وتحديد موقع الفرد في البنية الاجتماعية (Goffman, 1963; Durkheim, 1893)، إلا أن هذه النظريات لم تتناول بعد بعمق التحولات التي أحدثها الفضاء الرقمي المستمر في تفعيل العقوبات الرمزية وتأثيرها على الهوية الرقمية للأفراد.



في هذا الإطار، يبرز الوصم الرقمي كآلية مستمرة لإعادة إنتاج الهياكل الاجتماعية والاقتصادية للتمييز، حيث تتحول الأخطاء والماضي الرقمي إلى أعباء دائمة تعيق إعادة الإدماج الاجتماعي وتفاقم احتمالات العودة إلى السلوك الإجرامي. تثير هذه الظاهرة تساؤلات أساسية حول حدود الحق في النسيان الرقمي، دور الرقابة الخوارزمية، وإمكانية إعادة بناء الهوية الاجتماعية في بيئة رقمية تحكمها السلطة الرمزية غير الرسمية للمنصات.

بالتالي يجب تفكيك الوصم الإلكتروني ضمن أفق سوسيولوجي يعيد بناء المفاهيم المؤسسة له، فالوصم الرقمي يفهم كبنية اجتماعية مركبة تتقاطع فيها علاقات السلطة، أنماط الإنتاج الرمزي وآليات الضبط الاجتماعي الجديدة.

ومن هذا المنطلق تعتمد هذه الدراسة مقارنة سوسيولوجية بنيوية تفاعلية ترى أن الهوية الرقمية هي نتاج جدلي بين الفاعل الاجتماعي والبنيات الرقمية التي تعيد تشكيل شروط الفعل وإمكاناته، كما يفهم الوصم الإلكتروني بوصفه آلية لإعادة إنتاج التراتبية الاجتماعية داخل الفضاء الرقمي، إذ تتداخل أشكال رأس المال (الاجتماعي، الرمزي، الرقمي) في تحديد موقع الأفراد داخل هذا الحقل الجديد.

وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل البنية السوسيولوجية للوصم الرقمي وتأثيره البنيوي على الهوية الاجتماعية والعدالة الرقمية، مع التركيز على دور المنصات الرقمية كسلطات غير رسمية في إعادة إنتاج الوصم، استدامة العقوبات الرمزية الرقمية وأثارها على دورة العودة إلى الجريمة والتحديات الاجتماعية، القانونية، والتقنية المرتبطة بإعادة الإدماج الرقمي.

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي المستند إلى الدمج بين النظرية الكلاسيكية Goffman و Durkheim والتحليل البنيوي والمعاصر Bourdieu ، ، Zuboff، من أجل بناء فهم نقدي وشامل للبنية الاجتماعية الرقمية الحديثة وديناميات السلطة والوصم في الفضاء الرقمي.

2. الوصم الإلكتروني كتحويل في بنية الهوية الاجتماعية

1.2 من الوصم الاجتماعي التقليدي إلى الرقمي المستمر:

يشكل الوصم الاجتماعي آلية مركزية لضبط الانحراف حيث تنسب للفرد صفة سلبية تحدد مكانته في المجتمع وتقلل من قيمته الرمزية، ووفقا لغوفمان (Goffman, 1963, pp. 18-19) يعد الوصم عملية تفاعلية تشوه الهوية، إذ تتحول الهوية الفردية من كونها متعددة الأبعاد إلى هوية مخفضة تختزل في صفة واحدة سلبية، وفي المجتمعات التقليدية كان الوصم قابلا للنسيان والتجاوز، إذ تسمح الديناميات الاجتماعية والزمنية بإعادة بناء الهوية أو تجاوز الخطأ، وهو منطق يتماشى مع نظرية الوظائف الرمزية للعقاب الاجتماعي لدوركايم (Durkheim) التي ترى أن العقوبة الاجتماعية تعيد التوازن الأخلاقي لكنها ليست أبدية.

ومع التحول الرقمي العميق تحول الوصم الاجتماعي من لحظة تفاعلية ظرفية إلى حالة دائمة في الفضاء الرقمي حيث أصبح جزء من أرشيف رقمي مستمر يمكن استرجاعه بواسطة المنصات، محركات البحث ووسائل الإعلام الاجتماعية في أي وقت، بحيث تنتج الشبكات الرقمية ذاكرة جماعية غير رسمية تحفظ الأخطاء والانحرافات وتعيد تداولها خارج أي إطار مؤسساتي للصفح أو إعادة الإدماج، ما يربط بين التحليل الكلاسيكي لغوفمان ونظرية دوركايم.

هذه الذاكرة الرقمية تؤدي إلى ثبات الهوية الرقمية للفرد ما يصعب إعادة تعريف الذات أو تجاوز الماضي ويحول التاريخ الرقمي إلى عبء دائم على الهوية الاجتماعية والاقتصادية للفرد، وهو ما يمكن وصفه بمفهوم العقوبة المستمرة أو الرقابية في تحليل السلطة الرقمية (Beer & Burrows, 2013, p. 47)

من منظور سوسيولوجي يبرز العنف الرمزي الرقمي الذي يربط بين الهوية، السلطة والوصم مؤثرا بشكل مباشر على فرص المشاركة الاقتصادية والاجتماعية للفرد، بحيث تتحول الهوية الرقمية من بناء اجتماعي ديناميكي قابل لإعادة التفاوض إلى هوية شبه ثابتة تحددها الخوارزميات، التفاعلات الرقمية وخطابات المنصات بما يتوافق مع نظرية الهيمنة الرمزية لبوردو (Bourdieu, 1998, pp. 96-102)، هذا التحليل يوضح أن العقوبة الرمزية الرقمية تجاوزت اثر الاجتماعي العابر إلى اعتبارها عامل بنيوي يتداخل مع الرقابة الخوارزمية حيث تحدد المنصات السلوكيات المسموح بها وتقيد الوصول عبر



إزالة المحتوى، تعليق الحسابات، أو تقييد الخدمات مؤكدا تحليلات (Zuboff, 2019, pp. 8-10) حول الرأسمالية المراقبة التي تحول البيانات الشخصية إلى أدوات للسيطرة الاجتماعية والمعرفية، بالتالي يصبح الوصم الرقمي آلية عقابية مستمرة تعمل بالتوازي مع القانون الرسمي لكنها تفوقه تأثيرا على الهوية الرقمية والفرص الاقتصادية والاجتماعية للفرد.

غير أن استحضار بورديو لا يكتمل دون إدراج منطق الإنتاج وإعادة الإنتاج الاجتماعي، فالوصم الرقمي لا يقتصر على كونه نتيجة تفاعلات آنية، هو كذلك يتحول إلى آلية لإعادة إنتاج البنية الاجتماعية نفسها داخل الفضاء الرقمي، فالمنصات الرقمية من خلال خوارزمياتها وأنظمة الترتيب والتصنيف، تساهم في إعادة إنتاج الواقع الاجتماعي عبر تثبيت الفوارق الرمزية وإدامة الهيمنة.

بهذا المعنى يمكن فهم الوصم الإلكتروني كجزء من اقتصاد رمزي يعيد توزيع الاعتراف الاجتماعي بشكل غير متكافئ، فيقصي الأفراد الموسومون من إمكانات إعادة بناء رأس مالهم الرمزي، مما يؤدي إلى تثبيت مواقعهم الهامشية داخل الحقل الرقمي.

2.2 إعادة تعريف الهوية الاجتماعية في الفضاء الرقمي:

الوصم الرقمي يعمل على الإقصاء الاجتماعي ويعيد تشكيل الذات نفسها:
-الفرد محكوم بما كان عليه في الماضي الرقمي وليس بما هو عليه في الحاضر.
-الهوية تتحول من بناء اجتماعي ديناميكي قابل لإعادة التفاوض إلى هوية شبه ثابتة تحدها الخوارزميات، التفاعلات الرقمية وخطابات المنصات.
ينسجم هذا مع نظرية الهيمنة الرمزية لبورديو حيث يحدد رأس المال الرمزي الرقمي مكانة الفرد في المجتمع الرقمي ويؤثر في فرصه الاقتصادية والاجتماعية المستقبلية.

3.2 التقاطع بين التقنية والوصم الاجتماعي:

الوصم الإلكتروني بنى رمزي مدمج في التقنيات الرقمية حيث:

-الخوارزميات تعزز انتشار الوصم من خلال ترتيب النتائج، إشعارات التنبيه أو آليات التصنيف التلقائي.

-المنصات تعمل كسلطات موازية تراقب وتعيد إنتاج الهوية المخفضة باستمرار، وهو ما يمكن ربطه بتحليل فوكو للسلطة والمعرفة (Foucault, 1977, pp. 170- 194) حيث السلطة تمارس عبر القانون ونظم الرقابة الرقمية.

بالتالي نستكشف أن الوصم الرقمي عامل بنيوي وليس مجرد أداة اجتماعية عابرة: -يؤثر في مسارات الهوية الاجتماعية، الفرص الاقتصادية وحتى الانخراط أو العود إلى الجريمة.

-يمثل نقطة انطلاق لفهم العود إلى الجريمة نتيجة الإقصاء الرقمي والتحديات في إعادة الإدماج الرقمي.

الجدول 1: يوضح العوامل البنيوية للعود إلى الجريمة الرقمية

العامل الرقمي/الاجتماعي	الوصف	التأثير على الفرد	النتيجة على العود للجريمة
الوصم الرقمي المستمر	تخزين الأخطاء والسلوكيات السلبية في الذاكرة الرقمية	تثبيت الهوية المخفضة، صعوبة إعادة بناء السمعة	زيادة احتمال العود للجريمة
الإقصاء الرقمي	حرمان من الموارد الرقمية، فرص العمل، التفاعل الاجتماعي	عزلة، شعور بالرفض	البحث عن بدائل قد تكون إجرامية
الرقابة الخوارزمية	تقييد الوصول، تعليق الحسابات، إزالة المحتوى	الحد من حرية التعبير والمشاركة	تعزيز الإقصاء والضغط النفسي
الضغوط الاقتصادية	فقدان فرص اقتصادية رقمية	ضعف القدرة على الاعتماد على الموارد القانونية والاجتماعية	تحول للممارسات الإجرامية كتعويض
التنمر والتشهير الرقمي	إعادة نشر الأخطاء القديمة، مقاطعة رقمية	تدهور الصحة النفسية، عزلة اجتماعية	زيادة الميل للعداونية أو العود للجريمة

المصدر: إعداد الباحث(ة)



3. العود إلى الجريمة كنتيجة بنيوية للإقصاء الرقمي

1.3 من منظور فردي إلى منظور بنيوي:

في التقليد السوسيولوجي الكلاسيكي ينظر إلى العود إلى الجريمة غالبا على أنه فشل أخلاقي فردي أو قصور في الالتزام بالقانون (Hirschi, 1969, pp. 15-20) لكن التحليل البنيوي المستند إلى مدرسة دوركايمية وتحليلات ماتسينا وسوسيولوجيا الجريمة الحديثة يرى أن العودة إلى السلوك الإجرامي قد تكون نتيجة حتمية للتركيب الاجتماعي والهياكل التفاعلية وليس مجرد خيار شخصي.

2.3 الإقصاء الرقمي كحاضنة للعودة للجريمة:

في الفضاء الرقمي يتخذ الإقصاء والوصم طابعا بنيويا مركبا، فهو يؤدي إلى حرمان الأفراد من الموارد والفرص الاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب أشكال من التنمر والتشهير الرقمي عبر المنصات بما ينتج شعورا بالعزلة والرفض الاجتماعي، ويمكن قراءة هذه الدينامية في ضوء نظرية العنف الرمزي عند بورديو (Bourdieu, 1998, pp. 96-102)، إذ يمارس الإقصاء عبر آليات رمزية وضمنية تعيد إنتاج الهيمنة الاجتماعية داخل الحقول الرقمية.

غير أن هذا المنطق يتقاطع مع الانضباط الرقمي في تصور فوكو، حيث تتحول المنصات الرقمية إلى فضاءات مراقبة دائمة تنتج ذاتا خاضعة للتقييم المستمر، وتعيد تشكيل السلوك عبر آليات غير مرئية من الضبط والتصنيف والمقارنة، هنا يصبح الحضور الرقمي جزء من اقتصاد المراقبة، يقاس الفرد فيه بما يقوم به، وبما يسجل عنه ويخزن في أرشيف رقمي دائم.

وفي امتداد أكثر معاصرة لهذا التحليل، تشير زوبوف إلى منطقتي أسماوية المراقبة، بحيث يتم تحويل البيانات السلوكية إلى مورد اقتصادي يستخدم في التنبؤ بالسلوك وتوجيهه، وهو ما يجعل الهوية الرقمية للفرد قابلة للتسليع وإعادة التوظيف خارج إرادته،

وعليه فإن الوصم الرقمي بالإضافة إلى أنه ينتج صورة اجتماعية سلبية، يحول أيضا الماضي الرقمي إلى رأسمال سلبي دائم التأثير في فرص الإدماج الاجتماعي والمهني. وفي هذا السياق، تظهر سوسيولوجيا العمل والرقمنة الحديثة أن التحقق من الخلفية الرقمية أصبح ممارسة شبه معيارية في سوق العمل المعاصر، إذ تشير بعض التقارير إلى أن ما يقارب 90% من أصحاب العمل يعتمدون على شكل من أشكال الفحص المسبق للمرشحين، بما في ذلك مراجعة السلوك والحضور الرقمي والاجتماعي (Human Capital Hub, 2026)، كما تؤكد دراسات أخرى أن هذا التوسع في آليات التقييم الرقمي يتجه نحو بناء تصور شامل عن الجدارة الاجتماعية للمرشح ولا يقتصر على قياس الكفاءة، بما يجعل الحضور الرقمي امتدادا للسيرة الذاتية وفضاء موازيا لإنتاج الانطباع المهني.

غير أن هذا التحول البنيوي في آليات الانتقاء ينتج إشكالات سوسيولوجية عميقة، إذ تشير الأدبيات إلى أن الاعتماد على السجل الرقمي قد يؤدي إلى إقصاء غير مبرر للأفراد، خاصة عندما يتحول المحتوى الرقمي إلى أرشيف دائم يعاد تفعيله خارج سياقه التاريخي والاجتماعي (Human Capital Hub, 2026)، ومن ثم ينتقل منطق التقييم من كونه قياسا للكفاءة إلى تثبيت للأثر الرقمي كمعيار دائم للحكم، بما يعيد إنتاج التراتبية الاجتماعية داخل سوق العمل.

وفي هذا الإطار تشير تقارير حديثة إلى أن ما بين 70% و75% من أرباب العمل يقومون بفحص الحسابات الرقمية للمرشحين، وأن نسبة معتبرة منهم تتخذ قرارات توظيف سلبية بناء على محتوى رقمي يصنف كغير ملائم (fama, 2025)، كما تظهر دراسات أخرى أن نحو 71% من مسؤولي التوظيف يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي كأداة لتقييم المرشحين، وأن أكثر من نصفهم قد يستبعدون متقدمين استنادا إلى محتوى منشور عبر هذه المنصات (businessnewsdaily , 2024)، هذه المعطيات تؤكد أن المجال الرقمي أصبح بنية تقييمية موازية يعاد عبرها إنتاج معايير الاختيار والإقصاء.

بالتالي يتضح أن الحضور الرقمي بات يشكل موردا تقييميا حاسما في تحديد فرص الإدماج الاجتماعي والمهني، مما يحول الوصم الرقمي من مستوى الإدراك الرمزي إلى آلية

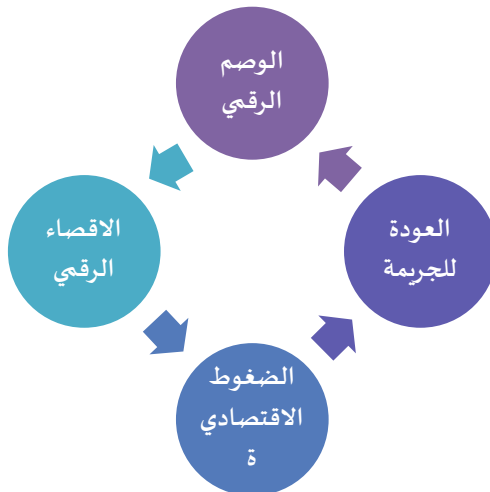
بنوية لإنتاج التراتبية الاجتماعية، فالأثر الرقمي للفرد هنا أصبح علامة دائمة تقرأ خارج سياقاتها الأصلية وتستخدم كأداة للحكم على الكفاءة والاستحقاق، وهو ما يجعل الإقصاء الرقمي آلية معاصرة لإعادة إنتاج التفاوتات الاجتماعية، عبر تداخل ثلاثي بين العنف الرمزي، وآليات الضبط والمراقبة، ومنطق رأسمالية البيانات، بما يعيد تشكيل مسارات الأفراد داخل سوق العمل وفق منطق الأرشفة الاجتماعية للذات الرقمية.

3.3 تراكم الضغوط الرقمية والاقتصادية:

العود إلى الجريمة في الفضاء الرقمي لا تعتبر فشلاً أخلاقياً إنما هي نتيجة تراكمية لضغوط متعددة:

- الحرمان الاقتصادي: فقدان الفرص الرقمية للعمل أو التجارة.
 - الإقصاء الاجتماعي الرقمي: المنصات والوسائط الرقمية تعزز عزلة الفرد.
 - الوصم المستمر: الهوية الرقمية المخفضة تحول الماضي إلى عبء دائم.
- يسمح هذا التحليل بفهم العود إلى الجريمة كحلقة مغلقة بين العزلة الرقمية، الحرمان الاقتصادي والتمهيش الرمزي وليس كخيار شخصي منفصل عن البيئة الاجتماعية.

الشكل 1: دورة العود إلى الجريمة الرقمية



المصدر: إعداد الباحث(ة)

4.3 التفاعل بين القانون، التكنولوجيا والمجتمع:

القانون وحده لا يكفي للحد من العود إذا لم تترافقه سياسات رقمية تقلل الإقصاء وتحمي الأفراد من التهديدات الرمزية:
-المنصات الرقمية يمكن أن تصبح بيئات عقابية غير رسمية تعيد إنتاج العنف الرمزي باستمرار.
-السياسات الرقمية الشاملة تحتاج إلى إدماج آليات لإعادة الإدماج الرقمي، حماية الخصوصية وتعزيز الثقافة الرقمية.
من هذا المنطلق ينظر إلى العود إلى الجريمة كنتيجة حتمية في بيئة رقمية اجتماعية معقدة حيث يتقاطع العنف الرمزي، الحرمان الاقتصادي والوصم الرقمي لتشكيل دورة إعادة إنتاج الجريمة.
بالتالي العود إلى الجريمة الرقمي ظاهرة بنيوية أكثر من كونها فردية ويجب تحليلها ضمن التفاعلات بين المجتمع الرقمي، القانون والسلطة الرمزية للمنصات.
فالفضاء الرقمي يعيد إنتاج آليات الإقصاء الاجتماعي التقليدي بطرق أكثر ديمومة وتأثيرا ما يجعل السياسات التقليدية غير كافية لإعادة الإدماج، والفهم السوسيولوجي لهذا التحليل يمهد لوضع نماذج جديدة لإعادة الإدماج الرقمي والتي سيتم تناولها في النقاط الموالية.
4. استحالة التوبة في الفضاء الرقمي ونقد مفهوم الحق في النسيان

1.4 الإطار القانوني لنظرية الحق في النسيان وحدوده:

ظهر الحق في النسيان الرقمي كحق حديث لحماية البيانات الشخصية ضمن التشريعات الأوروبية وخصوصا في المادة 17 من اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) الذي يمنح الأفراد إمكانية طلب حذف بياناتهم من محركات البحث ومواقع الإنترنت، يطرح هذا الحق كآلية لحماية كرامة الفرد وخصوصيته في العصر الرقمي إلا أن

أثره القانوني يظل محدودا بسبب ضيق نطاق تطبيقه وقيوده العملية في مواجهة قدرة التكنولوجيا على حفظ المعلومات لأجل غير محدد (سليمان، 2025)
ومن منظور القانون الوضعي تم توسيع النقاش حول هذا الحق في دراسات حديثة تبرز اختلاف التعريفات بين ممارسات قانونية ضيقة وأخرى توسعية تهدف إلى منح الأفراد سيطرة أوسع على بياناتهم، لكن هذه المحاولات ما تزال تواجه تحديات تنفيذية وعملية (بوزيان و القيني، 2025)

2.4 الفضاء الرقمي كذاكرة جماعية وسلطة عقابية مستمرة وإعادة الإدماج الرقمي:
رغم وجود أحكام قانونية لمنح الحق في حذف البيانات يكشف الواقع الرقمي عن فجوة عميقة بين الحق النظري وقدرته على التطبيق، فالفضاء الرقمي يعمل كذاكرة جماعية دائمة يمكن أن تستمر فيها النسخ الاحتياطية، المشاركات، الأرشفة الصحفية وإعادة النشر عبر الشبكات الاجتماعية مما يجعل استحالة محو الأثر الرقمي واقعا أكثر منه افتراضا نظريا (سليمان، 2025)، حتى عند حذف المصادر الأصلية تستمر النسخ المنتشرة ومعاودة الظهور في الوعي الاجتماعي ما يخلق هوية رقمية ثابتة مؤرخة في ذاكرة رقمية عامة يصعب تجاوزها قانونيا أو اجتماعيا.

أيضا يمكن تصور الفضاء الرقمي كسلطة عقابية مستمرة تعمل كقاض غير رسمي يفرض عقوبة رمزية دائمة خارج حدود الإجراءات القانونية الرسمية حيث يعيد إنتاج الوصم الرقمي والذاكرة العقابية عبر الاحتفاظ بالأرشيف، إعادة نشر المعلومات القديمة وإبقائها قابلة للوصول العام مما يحد من قدرة الفرد على الانخراط في المجتمع دون وصمة ماضية (صميدي، 2025)، هذا الفهم يتقاطع مع نقد الرأسمالية المراقبة التي توضح كيف تتحول البيانات الشخصية إلى أدوات للسيطرة الاجتماعية والمعرفية وليس مجرد حماية قانونية (Rilinger, 2024, pp. 780-785)

إذن من منظور سوسيولوجي يصبح الحق في النسيان الرقمي رهانا اجتماعيا وثقافيا أكثر منه قانونيا، إذ تواجهه ثلاثة عقبات أساسية:

- القدرة التقنية على حفظ وتكرار البيانات بلا حدود زمنية واضحة.
- التوتر بين حقوق متعارضة لا يمكن حلها بإجراءات قانونية تقليدية فقط.

-الذاكرة الاجتماعية الرقمية التي تعيد إنتاج الوصم الرمزي بشكل مستمر ما يجعل التوبة الرقمية وإعادة الإدماج أكثر تعقيدا من مجرد حذف البيانات.

بالتالي في مواجهة هذه التحديات يمكن تبني إعادة الإدماج الرقمي كإطار عملي يدمج البعد الاجتماعي، القانوني والتقني:

-البعد الاجتماعي: معالجة الفجوة بين الفرد والمجتمع الرقمي عبر آليات القبول، الدعم الاجتماعي، التفاعل الإيجابي، اعتماد رأس المال الاجتماعي الرقمي المتمثل في السمعة والمصداقية المكتسبة وإعادة بناء الثقة الاجتماعية التي تؤثر على فرص المشاركة الاقتصادية والاجتماعية.

-البعد القانوني والمؤسسي: تفعيل الحق في النسيان الرقمي، سياسات إزالة المحتوى وإطار حماية البيانات، مع خلق توازن بين حقوق الفرد في النسيان وحق المجتمع في المعرفة لتعزيز العدالة الرقمية والحد من العقوبات المستمرة بسبب الماضي الرقمي.

-البعد التقني: استخدام أدوات لإزالة أو تشويش المحتوى الضار، خوارزميات تقييم مرنة وإعادة بناء الهوية الرقمية مدمجة ضمن وساطة مؤسسية ومجتمعية لضمان فعالية العملية وأقل اعتماد على الإجراءات الفردية شبه المستحيلة.

3.4 الفجوة بين الحق الفردي وحق المجتمع:

يبرز الفضاء الرقمي توترا بين الحق الفردي في النسيان وإعادة بناء الهوية الرقمية وحق المجتمع في المعرفة والشفافية لا سيما في سياقات تتعلق بالمساءلة أو الحد من الجرائم. هذا التوتر ليس مجرد مشكلة تقنية أو قانونية إنما مشكلة اجتماعية وثقافية تتطلب إعادة تفكير في مفهوم العدالة الرقمية، إذ أن القانون وحده لا يستطيع التوفيق بين حق الفرد في النسيان وحق المجتمع في بقاء أو استرجاع المعلومات (صميدي، 2025)

4. المنصات الرقمية كسلطة عقابية غير رسمية

1.5 المنصات الرقمية فضاءات للسلطة الموازية:

تعد المنصات الرقمية اليوم فضاءات للسلطة الموازية غير الرسمية حيث تمارس رقابة وعقوبة اجتماعية خارج الإطار القانوني التقليدي، ويتوافق هذا التوجه مع رؤية فوكو للسلطة والمعرفة التي ترى أن السلطة ليست محصورة بالمؤسسات أو القوانين

الرسمية كذلك تنتشر في العلاقات الاجتماعية اليومية لتشكل شبكات متشابكة من المراقبة والانضباط، ففي الفضاء الرقمي تتجسد هذه الفكرة عبر آليات مثل التقييم الرقمي والسمعة الإلكترونية، التعليقات والمراجعات، الإبلاغ والمقاطعة الرقمية التي تعمل جميعها كمحاكم رمزية تحدد مكانة الفرد وموثوقيته داخل المجتمع الرقمي بما يعيد إنتاج الوصم الاجتماعي التقليدي في فضاء دائم ولا مركزي.

من منظور أعمق نجد أن المنصات الرقمية تمارس سلطتها من خلال إنتاج العقل الجمعي الرقمي، الذي يحول التفاعلات اليومية (تعليقات، إعجابات، مشاركة) إلى آليات تصنيف أخلاقي مستمر، وبهذا يصبح المجتمع الرقمي نفسه فاعلا في إعادة إنتاج الوصم، كجزء من بنية ثقافية داخلية تعيد تعريف المقبول والمنحرف بشكل دائم. هذا التحول يعكس انتقال الضبط الاجتماعي من مؤسسات مركزية إلى شبكات لامركزية تتوزع السلطة فيها بين الخوارزمية والجمهور، مما يعقد إمكانيات المقاومة أو إعادة الإدماج.

2.5 الرقابة الخوارزمية والسلطة غير المرئية :

تمارس المنصات السلطة أيضا عبر ما يعرف بالرقابة الخوارزمية حيث تحدد السلوكيات المسموح بها وتفيد الوصول عبر أنظمة آلية من إزالة المحتوى أو تقييد ظهوره، تعليق الحسابات، أو منع الوصول إلى بعض الخدمات.

تشكل هذه الآليات سلطة لا مرئية لكنها فعالة، إذ تتحكم مباشرة في الهوية الرقمية للفرد وتعيد تشكيل قدرته على المشاركة الاجتماعية والاقتصادية، وتدعم هذا الطرح نظريات (Zuboff, 2019, pp. 85-95) حول الرأسمالية المراقبة هذا الرصد الرقمي مؤكدة أن البيانات الشخصية تصبح أداة للسيطرة الاجتماعية المباشرة، وأن المنصات تفرض قواعد سلوكية غير رسمية تتجاوز حتى الإطار القانوني التقليدي.

3.5 التفاعل بين السلطة الرقمية والاجتماعية :

تشير دراسات (Beer & Burrows, 2013, pp. 50-54) إلى أن السلطة الرقمية تتداخل مع الرقابة الاجتماعية:

المستخدمون أنفسهم يصبحون مراقبين لبعضهم عبر أنظمة التقييم، التصويت والسمعة الرقمية، هذا يخلق شبكة رقابة مشتركة حيث تتضافر السلطة التقنية مع الضغوط الاجتماعية لتعزيز العقوبة المستمرة.

يعكس هذا التفاعل أن السلطة الرقمية تقنية مؤسساتية وأيضاً شبكة من الممارسات الاجتماعية والقيم الثقافية والتقنية المتشابكة تعيد توزيع السلطة الرمزية والاقتصادية على الأفراد، بالتالي:

-المنصات الرقمية تمثل سلطة جزئية لا مركزية وفاعلة على الحياة الاجتماعية والاقتصادية للفرد.

-توزيع الفرص، رأس المال الاجتماعي والمصادقية الرقمية كلها تتأثر بهذه السلطة.
-القانون الرسمي قد يفرض قيوداً شكلية لكن المنصات تمارس قوة فعلية أوسع وأعمق على الهوية الرقمية والحياة الاجتماعية.

نستنتج أن المنصات الرقمية اليوم تجاوزت كونها مجرد فضاء تقني إلى اعتبارها أنظمة سلطوية جديدة تمارس عقاباً مستمراً، رقابة رمزية دائمة وإعادة إنتاج للوصم الاجتماعي، هذا الواقع يبرز الحاجة إلى تطوير نماذج حماية الحقوق الرقمية، صياغة آليات لإعادة الإدماج الرقمي تأخذ في الحسبان قوة هذه السلطة غير الرسمية، تحقيق توازن بين العدالة، الثقة الرقمية وحق الفرد في التوبة.

الشكل 2: التفاعل بين الوصم الرقمي والقانون والمنصات



المصدر: إعداد الباحث(ة)

6. نحو سوسيولوجيا إعادة الإدماج الرقمي

يظهر التحليل السابق أن الفضاء الرقمي لم يعد امتدادا للتفاعل الاجتماعي التقليدي فحسب إنما أصبح شبكة معقدة من السلطة، الرقابة والوصم المستمر، هنا يبرز تحد أساسي حول كيفية امكانية الفرد التائب أو المتضرر من الوصم الرقمي إعادة بناء هويته الاجتماعية والاقتصادية داخل فضاء لم يغفل ماضيه الرقمي؟

1.6 الأساس السوسيولوجي للمفهوم:

يعتمد هذا النموذج على مزيج من النظريات السوسيولوجية المعاصرة:
-سوسيولوجيا الجريمة الرقمية والعقوبة الرمزية: تؤكد أن العودة إلى الجريمة ليست خيارا فرديا بقدر ما هي نتيجة للإقصاء والوصم المستمر.
-نظرية رأس المال الاجتماعي الرقمي: تشير إلى أن السمعة والثقة هما الموردان الرئيسيان لإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع الرقمي.
-تحليل السلطة الرقمية وفق فوكو وزوبوف: يوضح أن إعادة الإدماج الرقمي عملية تفاوض مستمرة مع سلطات غير رسمية (خوارزميات، منصات، مجتمع) وليس مجرد تفاعل مع القانون الرسمي.

2.6 شروط إعادة الإدماج الرقمي:

لتكون عملية إعادة الإدماج فعالة ومستدامة يجب توفر عدة شروط:
-محو انتقائي وذكي: إزالة أو تشويش المحتوى الذي يضر بالسمعة دون محو التاريخ الاجتماعي بأكمله.
-وساطة مؤسسية: تدخل مؤسسات رقمية، قانونية واجتماعية لضمان نزاهة العملية وتوازن الحقوق.
-تعزيز الثقافة الرقمية: تدريب المستخدمين والمجتمع على استخدام تقنيات الحماية الرقمية، التقييم العادل ووعي العقوبة الرقمية.
-تقييم مستمر: رصد أثر إعادة الإدماج على السلوك الرقمي للفرد والمجتمع لضمان تحقيق الأهداف المرجوة.

3.6 المساهمة النظرية:



-يوسع هذا النموذج الفهم السوسيولوجي للفضاء الرقمي من مكان عقوبة مستمرة ووثائقية إلى مساحة قابلة لإعادة البناء الاجتماعي والاقتصادي.

-يربط بين القانون، التكنولوجيا والثقافة الاجتماعية ضمن شبكة تفاعلية واحدة مؤكداً أن إعادة الإدماج الرقمي عملية اجتماعية وثقافية معقدة تحدد فرص المشاركة الرقمية والعدالة المستقبلية.

يعيد هذا الطرح تعريف العلاقة بين الفرد والمجتمع الرقمي حيث تصبح الهوية الرقمية قابلة لإعادة التشكيل في إطار توازن بين الذاكرة الرقمية، العدالة الاجتماعية والسلطة الرقمية غير الرسمية.

7. خاتمة:

يؤكد هذا البحث أن الفضاء الرقمي لم يعد امتداداً للتفاعل الاجتماعي التقليدي فحسب كذلك أصبح ميداناً مركزياً لإعادة إنتاج السلطة والهيمنة الرمزية حيث تتشابك التكنولوجيا، القانون والثقافة في شبكة معقدة من الضوابط والوصم المستمر، وبين التحليل أن الوصم الإلكتروني يعيد تشكيل الهوية الاجتماعية والاقتصادية للفرد محولاً الماضي الرقمي إلى عبء دائم وعقوبة رمزية مستمرة تتجاوز نطاق القانون الرسمي.

كما توصل البحث إلى أن العودة إلى السلوك الإجرامي نتاج هيكلية لتراكم التهميش الرقمي، الحرمان الاقتصادي والضغط الرمزي المستمر ما يستدعي إعادة النظر في مفاهيم العدالة، التوبة والإدماج في العصر الرقمي، ويبرز الفضاء الرقمي كسلطة موازية غير رسمية تمارس ضبطاً اجتماعياً متواصلاً، تعيد توزيع رأس المال الرمزي والفرص الاقتصادية وفق معايير خوارزمية وثقافية متشابكة.

وعليه يمكن القول أن الوصم الإلكتروني لا يختزل في كونه ظاهرة انحرافية أو تقنية، هو تعبير عن تحول عميق في أنماط الضبط الاجتماعي، فالعقاب أصبح ممتداً غير محدد بمؤسسة رسمية وغير مرتبط بزمن، لا مرئياً ومندمجاً في البنية اليومية للحياة الرقمية، وهذا ما يجعل من العدالة الرقمية رهاناً سوسيولوجياً يتطلب إعادة التفكير في مفاهيم المسؤولية، التوبة والاعتراف داخل مجتمع تحكمه الذاكرة الخوارزمية.

أمام هذه الدينامية تصبح إعادة الإدماج الرقمي مشروعاً سوسيولوجياً شاملاً يتجاوز مجرد حذف المحتوى ليشمل بناء رأس مال اجتماعي رقمي، تعزيز الثقافة الرقمية وتطوير آليات مؤسسية توازن بين الحقوق الفردية وحقوق المجتمع، كما يفتح هذا الفهم آفاقاً جديدة للبحث بما في ذلك تحليل السلطة الرمزية الرقمية، استراتيجيات مقاومة الوصم الرقمي ونماذج العدالة الترميمية في المجتمع الرقمي المعاصر، مؤكداً أن الهوية الرقمية موقع صراع مستمر بين الفرد، المجتمع والمنصات الرقمية مما يجعل إعادة الإدماج الرقمي رهاناً أساسياً للعدالة والمشاركة في العصر الرقمي.

8. قائمة المراجع:

1. أحمد رجب صميذة. (2025). الموازنة بين الحق في النسيان وحرية التعبير في العصر الرقمي. *المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع*, 6(2)، 431-486.
2. شهرزاد بوزيان، و بن يوسف القينعي. (2025). حق النسيان الرقمي في التشريعات المقارنة. *مجلة الدراسات القانونية*, 11(1)، 156-171.
3. عزة الحاج سليمان. (13 جويلية، 2025). الحق في النسيان الرقمي: جدلية الحق والقانون. *دراسات*, 13(75)، 9-23.
4. Beer, D., & Burrows, R. (2013). Popular culture, digital archives and the new social life of data. *Culture and Society*, 4(30), 47-71.
5. Bourdieu, P. (1998). *Practical reason: On the theory of action*. Stanford, CA, USA: Stanford University Press.
6. *businessnewsdaily* . (2024). Récupéré sur How Social Media Screenings Affect Hiring Decisions:

<https://www.businessnewsdaily.com/2377-social-media-hiring.html>

7. fama. (2025, 12 5). Récupéré sur misconceptions-about-social-media-background-checks:
<https://fama.io/post/misconceptions-about-social-media-background-checks>
8. Foucault, M. (1977). *Discipline and punish: The birth of the prison*. (A. Sheridan, Trans.) New York: USA: Pantheon Books.
9. Goffman, E. (1963). *Stigma: Notes on the management of spoiled identity*. Englewood Cliffs, NJ, USA: Prentice-Hall.
10. Hirschi, T. (1969). *Causes of delinquency*. . Berkeley, CA, USA: University of California Press.
11. Human Capital Hub. (2026). Récupéré sur Employment background checks are broken: Here is what the science says about fixing them:
<https://www.thehumancapitalhub.com/articles/employment-background-checks-are-broken-here-is-what-the-science-says-about-fixing-them>
12. Rilinger, G. (2024, May 13). Algorithmic management and the social order of digital markets. *Theory and Society*, 53, 765–794.
13. Zuboff, S. (2019). *The age of surveillance capitalism: The fight for a human future at the new frontier of power*. New York: PublicAffairs.